مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية
المجلد 15 العدد 3 (السداسي الثاني 2023م)
ص. 487 – 520

غريب النقول في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، الجزء الأول من سورة البقرة أنموذجاً

Gharīb (Strange) al-Nuqūl fī Tafsīr al-Baḥr Al-Muḥīṭ by: Abī-Ḥayyān al-A'ndalusī, First Juzu' From Sūrat al-Baqrá as a Model

أ. منى مصطفى شحادة*
جامعة الشارقة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (الإمارات العربية المتحدة)
mshehade@sharjah.ac.ae

أ.د. أحمد عبد الكريم الكبيسي
جامعة الشارقة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (الإمارات العربية المتحدة)
aalkubise@sharjah.ac.ae

تاريخ الاسلام: 2023/05/09 تاريخ القبول: 2023/07/31 تاريخ النشر: 2023/12/15

ملخص:

تُعنى هذه الدراسة بجمع غريب الأقوال والنقول التي ذكرها أبو حيان الأندلسي في الجزء الأول من سورة البقرة في تفسيره البحر المحيط ودراستها وموازنتها بآراء العلماء، بقصد الكشف عن مقصد أبي حيان وصْفه هذه الأقوال بالغرابة، وتتضمن أربع مسائل؛ -تمَّ اختيارها من ضمن المسائل التي ذُكرت في الجزء الأول من سورة البقرة-. المسألة الأولى: وصَفَ أبو حيان ما قيل في (كان) [البقرة: 10]، بأنه من غريب اللغات. الثانية: وصَفَ تعليل ابن عطية بالتعليل الغريب [البقرة: 24]. الثالثة: وصَفَ ما نقله ابن عطية عن المبرد بالنقل الغريب [البقرة:31]. الرابعة: وصف ما قيل في (قَسْوَةً) بالنقل الغريب [البقرة:74].

وقد أظهرت الدراسة أنَّ وصْف أبي حيان مجيء (كان) بمعنى (كَفَلَ أو غَزَلَ) بغريب اللغات، أي أنَّه مما لا يجري على ألسنة العرب. ووصْفَه تعليل ابن عطية الجزم (بلم) وأنها تشبه (لا) بالتعليل الغريب، يحتمل أنه أراد أنه تعليل بعيد.

* المؤلف المرسل

وأما وصْفه ما نقله ابن عطية عن المبرد في حذف جواب الشرط في ﴿أَنْبِئُونِي﴾ بالنقل الغريب، أراد أنه نقْلٌ مخالفٌ مشهور ما حكاه الناس عن المبرد. ووصْفه مجيء (قسوةً) منصوبة على التمييز المحول من المبتدأ بالنقل الغريب، أراد بأنه يستبعد قول النحويين الذين قالوا بذلك.

وقد اتفق بعض العلماء مع أبي حيان في المسألتين الأولى والثالثة في استغرابه هذا وخالفه آخرون. أما في المسألتين الثانية والرابعة، فقد اختلفت الأقوال بين المدرستين البصرية والكوفية، ولا نرجح قول إحدى المدرستين على الأخرى، بل نقبل الأقوال كما ذكرها أصحابها، فلكل أدلته وحججه، والله اعلم بالصواب.

الكلمات المفتاحية: غريب، نقول، سورة البقرة، البحر المحيط.

Abstract:

This research aims to study Abī-Ḥayyān al-A'ndalusī Gharyīb's (Strange) sayings cited in the first Juzu' of Sūrat al-Baqará in al-Baḥr al-Muḥīṭ and compare it with other scholars' opinion. It includes four cases; First: Abū-Ḥayyān described the meaning of (was) [al-Baqará:10] as one of the strange languages. Second: He described Ibn 'Atīyyah's justification [al-Baqará:24] as strange. Third: He described what Ibn 'Atīyyah reported from al-Mubarred [al-Baqará :31] as strange. Fourth: He described the word (Qaswá) [al-Baqará: 74], as strange.

The study showed that when Abū Ḥayyān described (was) meaning (spin/sponsor) as a strange language, he meant that this is rarely used in the Arabic Language. And when he described Ibn 'Atīyyah's justification that (لم) is like (لا) as strange, he meant that this is not a strong justification. His description of what Ibn 'Atīyyah's reported from al-Mubarred as strange, he meant that it contradicts to what is known about al-Mubarred. And when describing the word (Qaswa) being tamīyīz from mubtadá' as strange, he meant that he does not agree with the grammarians who said that.

Some scholars agreed with Abī-Ḥayyān's conclusion in the first and third case, while others disagreed. As for the second and the fourth case: scholars' sayings differed between Al-Baṣrīyyá and Al-Kūfīyyá school. Accordingly, we tend to accept the sayings of both schools without favoring one over the other, for each has its proofs and its arguments.

Key Words: Gharyīb, Nuqūl, Sūrat al-Baqará, al-Baḥr al-Muḥīṭ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية:

الحمد الله رب العالمين الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فإنَّ من أشرف العلوم -إن لم يكن أشرفها- هو الاشتغال بخدمة كتاب الله تعالى وتسهيل فهمه، وتدبر معانيه، والوقوف على أسراره ولطائفه وخباياه، وشرح غريبه وبيان غرائبه. ولعل من أدق هذه العلوم وأهمها علم غرائب التفسير، وهو علم يُعنى بذكر غرائب التفسير وعجائب التأويل التي ذُكرتْ في تفسير بعض آي القرآن العظيم.

ودراسة علم غرائب تفسير القرآن من الأهمية بمكان، فالناس بطبعها تتعلق بكل قول غريب غير مألوف، وقد اعتنى الإمام أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) بهذا الموضوع في تفسيره البحر المحيط، فذكر العديد من غريب الأقوال والنقول التي خفي معناها والتبس المراد منها. فإن كانت هذه الأقوال والنقول الغريبة المذكورة في تفسير بعض آيات القرآن الكريم بعيدة، أو ضعيفة، أو مرجوحة، أو منكرة وباطلة، أو من اللغات الغريبة التي لم تشتهر على ألسنة العرب، أو جاءت مخالفة للقياس، فلا يجوز حينها القطع بأنها مراد الله تعالى من كلامه، لذا وجب التنبيه عليها وإلا أوقعت القارئ في الخطأ وضلَّت به عن جادة الطريق الصواب.

ومن هنا كانت أسباب اختيار هذه الدراسة، التي أُسست على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، بجمع الأقوال والنقول التي وصفها أبو حيان بالغرابة، -وهي أربع مسائل تمَّ اختيارها من ضمن باقي المسائل التي وردت في الجزء الأول من سورة البقرة في تفسيره البحر المحيط- ومن ثمَّ دراستها وموازنتها مع أقوال العلماء، للكشف عن مقصد أبي حيان وصْفه هذه الأقوال والنقول بالغرابة، ولبيان موقف العلماء من ذلك. فإنه بحسب بحثنا وتتبعنا لإعمال الباحثين، فإنا لم نقف على من سبق وتصدى لهذا الموضوع وأفرده بمزيد بحث ودراسة، والله نسأل التوفيق والسداد، فإنه ولي ذلك والقادر عليه.

مشكلة البحث:

تهدف هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أولاً: ما المراد بغريب الأقوال والنقول؟

ثانياً: ماذا قصد أبو حيان وصْفه بعض الأقوال والنقول التي جاءت في الجزء الأول من سورة البقرة بالغرابة؟

ثالثاً: ما موقف العلماء من استغراب أبي حيان هذا؛ هل وافقوه أو خالفوه؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التي ذُكرت في مشكلة البحث:

أولاً: الكشف عن المراد بغريب الأقوال والنقول.

ثانياً: بيان مقصد أبي حيان وصْفه بعض الأقوال والنقول التي جاءت في الجزء الأول من سورة البقرة بالغرابة.

ثالثاً: بيان مدى اتفاق أو اختلاف العلماء مع أبي حيان في وصْفه الأقوال بالغرابة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في افتتاحية، وأربعة مطالب، وخاتمة، وبعدها ثبت المصادر والمراجع على النحو الآتي:

- الافتتاحية: وتتضمن: أهمية البحث وأسباب اختياره، مشكلة البحث وأهدافه، والمنهج المتَّبع في إعداده، وتفصيل خطة الدراسة.
  - المطلب الأول: المسألة الأولى.
  - المطلب الثاني: المسألة الثانية.
  - المطلب الثالث: المسألة الثالثة.
  - المطلب الرابع: المسالة الرابعة.
- الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.
- فهرس المصادر والمراجع.

المطلب الأول: المسألة الأولى

قال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ [البقرة: 10].

قال أبو حيان وهو يتحدث عن لفظة (كانوا): " كان: فعل يدخل على المبتدأ والخبر بالشروط التي ذكرت في النحو، فيدل على زمان مضمون الجملة فقط، أو عليه وعلى الصيرورة[1]، وتسمى ناقصة، وتكتفي بمرفوع فتارة تكون فعلاً لازماً وتارة متعدياً، بمعنى كَفَلَ أَوْ غَزَلَ: كُنْتُ الصَّبِيَّ كَفَلْتُ، وَكُنْتُ الصُّوفَ غَزَلْتُهُ، وهذا من غريب اللغات"[2].

وصف أبو حيان مجيء (كان) الناقصة بمعنى (كَفَلَ أو غَزَلَ) بأنها من اللغات الغريبة، ولم يذكر قرينة تبيّن مراده من قوله هذا. وبهدف بيان مقصد أبي حيان من قوله (غريب اللغات)، سنتتبع أقوال العلماء في (كان) موضوع البحث وننقل أراءهم، لنقف على موقفهم من ذلك هل خالفوه أو وافقوه، ونذكر فيما يلي أقوال العلماء من مفسرين ولغويين:

---

[1]- قال ابن منظور: "صير: صارَ الأَمرُ إِلى كذا يصيرُ صَيْراً ومَصِيراً وصَيْرُورَةً أي جعلته وصيَّر الأمر: منتهاه ومصيره وعاقبته وما يصير إليه، وما يؤول إليه، ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ط.3، (بيروت، دار صادر، 1414هـ)، 477/4، (مادة صيَّر).

[2]- البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ط.، (بيروت: دار الفكر، 1420هـ)، 87/1.

أقوال المفسرين في المسألة:

بعد تتبع أقوال جمهور المفسرين فإنا لم نجد أحداً تطرَّق إلى هذه المسألة، حتى السمين الحلبي الذي كثيراً ما ينقل كلام شيخه بلفظه، فإنه لم ينقل هذه المقولة عنه[3].

[3] لم يتطرق جمهور المفسرين بحسب بحثنا للكلام عن مجيء (كان بمعنى غزل أو كفل)، ومن هؤلاء: الفراء، يحيى بن زياد (ت270هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط.1، (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، د.م.ن.)، 13/1؛ والطبري، محمد بن جرير (ت310هـ)، جامع البيان في آي تأويل القرآن، تحقيق محمد شاكر، ط.1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ/ 2000م)، 284/2؛ والزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (ت311هـ)، معاني القرآن، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي، ط.1، (بيروت: عالم الكتب، 1408هـ/1988م)، 87/1؛ والنحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ). معاني القرآن، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ)، 29/1؛ والسمرقندي، نصر بن محمد (ت373هـ)، بحر العلوم، (د.م.ن.)، 27/1، والثعلبي، أحمد بن محمد (ت427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق الإمام ابن عاشور، ط.1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1422هـ/1992م)، 154/1؛ والواحدي، علي بن أحمد (ت468هـ)، التفسير البسيط، ط.1، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: رسالة دكتوراة عمادة البحث العلمي، 1430هـ)، 153/2؛ والسمعاني، منصور بن محمد (ت489هـ)، تفسير القرآن، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ط.1.، (الرياض: دار الوطن، 1418هـ/ 1997م)، 49/1؛ والبغوي، الحسين بن مسعود (ت510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد عبدالله النمر وآخرين، ط.4.، (دار طيبة للنشر،1417هـ/1997م)، 66/1؛ والزمخشري، محمود بن عمرو (ت538هـ)، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط.3، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ)، 61/1؛ وابن عطية، عبدالحق بن غالب (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط.1.، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ)، 93/1؛ والعكبري، عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، د.ط.، (مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.م.ن.)، 27/1؛ والبيضاوي، عبدالله بن عمر (ت685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط.1.، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1418هـ)، 45/1؛ والنسفي، عبد الله بن أحمد (ت710هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق يوسف علي بديوي، ط.1، (بيروت: دار الكلم الطيب، 1419هـ/1998م)، 49/1؛ والرازي، محمد بن عمر (ت606هـ)، مفاتيح الغيب، ط.3، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420هـ)، 305/2، والقرطبي، محمد بن أحمد (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط.2، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384هـ/1964م)، 198/1؛ والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون، تحقيق أحمد محمد الخراط، د.ط.، (دمشق: دار القلم، د.ت.ن)، 130/1؛ وابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي سلامة، ط.2.، (دار طيبة للنشر، 1420هـ/1999م)، 179/1؛ وابن عادل، عمر بن علي (ت775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م)، 343/1؛ والثعالبي، عبدالرحمن بن محمد (ت875هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن تحقيق محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط.1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1418هـ)، 188/1؛ وأبو السعود، محمد بن محمد (ت982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، د.ط.، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.ن)، 42/1؛ والشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1250هـ)، فتح القدير، ط.1، (بيروت: دار الكلم الطيب، 1414هـ)، 49/1؛ والألوسي، محمود بن عبدالله (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ)؛ 153/1؛ ومحمد رشيد رضا(ت1354هـ)، تفسير المنار، د.ط.، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م)، 130/1 وابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت 1393هـ)، التحرير والتنوير، د.ط.، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م)، 283/1.

أقوال أصحاب المعاجم في المسألة:

وفيما يلي أقوال بعض أهل المعاجم الذين خصوا هذه المسألة بالبيان والتفصيل، وذكروا أنَّ من معاني (كان) (غَزَل أو كَفَل)، وإليك نص أقوالهم:

1- قال الأزهري: "قال ثَعْلَب عَن ابْن الْأَعرَابِي: كانَ إِذا كَفَل، والكَيْنَةُ: الكَفَالةُ، والمُكْتَانُ: الكَفيلُ. وقال أبو عُبيد: قَالَ أَبُو زيد: اكْتَنْتُ بِهِ اكْتِياناً، والاسمُ مِنْهُ: الكِيَانَةُ، وكُنْتُ عَلَيْهِم أَكُونُ كَوْناً: مِثْله من الكَفَالة أَيضاً"[4].

2- قال الجوهري: "كانَ كَوْناً وكَيْنونَةً أيضاً، والكِيانَةُ: الكَفالة. وكنتُ على فلان أكونُ كوناً، أي تَكَفَّلتُ به"[5].

3- قال ابن فارس في كلامه على كون:" وفي الباب كلمة لعلها أن تكون من الكلام الذي درج بدروج من عَلِمَه، يقولون: كنتُ على فلان أكونُ عليه، وذلك إذا كفلت به واكتَنْتُ أيضاً اكتياناً. وهي غريبة"[6].

4- ومثلهم قال ابن منظور، ونقل قول ابن الأعرابي، وقول أبي عُبيد السابق كما جاء عند الأزهري[7]. ويقرب منه قول الفيروزآباذي[8]، والمرتضى الزَّبيدي في تاج العروس[9].

وهكذا، ذكر أصحاب المعاجم أنَّ من معاني (كان)، (كَفَل) ومثّلوا لذلك، وبيَّنوا أنَّ مصدر كان التي بمعنى كَفَل هو الكِيَانَةُ. وانفرد ابن فارس فذكر أنها غريبة، فكان له السبق في ذلك.

---

[4] الأزهري، محمد بن أحمد (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، ط.1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م)، 205/10.

[5] الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط.4، (بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ/1987م)، 2190/6.

[6] ابن فارس، أحمد بن زكريا (ت395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط.1.، (دمشق: دار الفكر، 1399هـ/1979م)، 148/5.

[7] ابن منظور، لسان العرب، 370/13.

[8] الفيروزآباذي، محمد بن يعقوب (ت817هـ)، القاموس المحيط، ط.8.، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1426هـ/2005م)، ص. 1229.

[9] مرتضى الزَّبيدي، محمّد بن محمّد (ت1205هـ)، تاج العروس، تحقيق مجموعة من المحققين، د.ط.، (دار الهداية، د.م.ن)، 83/36.

أقوال النحويين في المسألة:

اعتنى بعض النحويين بالموضوع، فذكروا أنَّ (كان) قد تأتي بمعنى (كَفَل أو غَزَل)، وهاكِ أقوالهم:

1- قال ابن مالك في شرح التسهيل[10]: "وتتم (كان) أيضاً بأن يراد بها معنى (كَفَل)، فتتعدى بعلى، ومصدرها كِيانة. وتتم (كان) أيضاً مراداً بها معنى (غَزَل)، ذكر ذلك أبو محمد البطليوسي (ت 444هـ). وقاله أيضاً في شرح الكافية الشافية، ونسبه للبطليوسي كذلك[11].

2- وبمثله قال بدرالدين بن فرحون[12]، وناظر الجيش الذي نسب هذا القول للبطليوسي[13]، والدماميني إذ قال: "وإن أريد بـ كان (كَفَل) نحو: كنتُ الصبي، بمعنى: كفلته أو (غَزَل) يقال: كنتُ الصوف، بمعنى: غزلته، فهذه من معاني (كان) التامة، وهي في أولها قاصرة، وفي الأخيرين متعدية، ومصدرهن الكون، كمصدر الناقصة عند من أثبته، إلا التي بمعنى (كَفَل)، فمصدرها الكِيانة، كالحِراسة والكلاءة"[14].

3- وتبعهم الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك[15]، والصبان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك[16]. وهو قول فاضل السامرائي من المتأخرين[17].

وخلاصة قولهم إنَّ (كان) التامة قد تأتي بمعنى (كَفَل) فيكون مصدرها الكِيانة كالحِراسة، أو بمعنى (غَزَل)، وهي بذلك تتعدى لمفعول واحد، ولم يذكروا غرابة هذا القول.

---

[10] ابن مالك الجياني، محمد بن عبد الله (ت672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط.1، (دار هجر للطباعة والنشر، 1410هـ/1990م)، 1/341-342.

[11] ابن مالك الجياني، محمد بن عبد الله (ت672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط.1، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢م)، 1/409.

[12] ابن فرحون، بدرالدين عبدالله (ت769هـ)، العُدّة في إعراب العُمدَة، تحقيق عادل بن سعد، ط.1، (الدوحة: دار الإمام البخاري، د.م.ن.)، 1/47.

[13] ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت778هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، ط.1.، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٨هـ)، 3/1091.

[14] الدماميني، محمد بدرالدين (ت827هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد المفدى، ط.1، (د.م.ن.، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، 3/176.

[15] الأشموني، علي بن محمد (ت900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط.1.، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م)، 1/235.

[16] الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، 1/347.

[17] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط.1.، (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر، 1420هـ/2000م)، 1/219.

ونسب ابن مالك، وناظر الجيش هذا القول لأبي محمد البطليوسي، الذي قال في كتابه إصلاح الخلل الواقع في الجمل:" وذكر اللغويون في غريب اللغات أنَّ (كان) تكون بمعنى (كَفَل)، يقال: كان الرجل الصّبيّ إذا كفله وذكروا أنه يقال: كان الصّوف إذا غزله، وكان في هذين الموضعين ليست مما تدخل على مبتدأ وخبر، وإنما هي فعل صحيح بمنزلة ضرب وقتل ونحوهما مما يتعدى إلى مفعول واحد"[18].

وهكذا، فقد ذكر البطليوسي أنَّ من غريب اللغات أن تأتي (كان) بمعنى (كَفَل) أو بمعنى (غَزَل)، وفيه تأييد لمقولة أبي حيان في هذه المسألة.

مقصد أبي حيان من قوله إنَّ من غريب اللغات أن تأتي (كَانَ) بمعنى (كَفَل أو غَزَل)

ذكر أبو حيان أنَّ من غريب اللغات أن تأتي (كان) بمعنى (كَفَل أو غَزَل)، ولم يذكر قرينة ترشدنا إلى مراده من قوله هذا. ونرجح بأنّه أراد أنه هذا المعنى لـ (كان) لا يجري على ألسنة العرب، وأنه غير متعارف عليه عندهم، ودليله:

1-وصَفَ ابن فارس مجيء (كان) بمعنى (كَفَل) بالغرابة، وقال وفي الباب كلمة لعلها أن تكون من الكلام الذي درج بدروج من عَلِمَه، وقوله هذا يفيد أنَّ مجيء (كان) بهذا المعنى غير متعارف عليه، وغير مألوف عندهم.

2- صرح البطليوسي بأن من غريب اللغات أن تأتي (كان) بمعنى (كَفَل أو غَزَل). ونميل بأنه أراد بذلك أنَّ استعمال كان بمعنى (كَفَل) أو (غَزَل) غير متعارف عليه عند العرب، وقلَّ ما يجري على ألسنتهم، لأنه لو أراد بغريب اللغات ضعيفها، لبيّن ذلك ولذكر لنا ما هو الأصوب، وما هو متعارف عليه عندهم، ولم يفعل.

وعليه، فقد ثبت المراد بصدق مقولة أبي حيان إنَّ من غريب اللغات، أن تأتي (كان) بمعنى (كَفَل أو غَزَل)، فهذا المعنى غير متعارف عليه عند العرب، وقلَّ ما يجري على ألسنتهم، كما أشار إلى ذلك ابن فارس والبطليوسي، والله أعلم.

[18] البطليوسي، عبدالله بن محمد (ت521هـ)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق حمزة النشرتي، ط.1.، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م)، ص. 155.

المطلب الثاني: المسألة الثانية

قال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ٢٤ ﴾ [البقرة: 24].

قال أبو حيان: "ومعنى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ فإن لم تأتوا، وعبَّر عن الإتيان بالفعل، والفعل يجري مجرى الكناية، فيعبر به عن كل فعل، ويغنيك عن طول ما تكنى عنه... وفي كتاب ابن عطية تعليل غريب لعمل (لم) الجزم، قال: وجزمت (لم) لأنها أشبهت (لا في التبرئة)[19] في أنهما ينفيان، فكما تحذف (لا) تنوين الاسم، كذلك تحذف (لم) الحركة أو العلامة من الفعل"[20].

وصف أبو حيان كلام ابن عطية في تعليله الجزم بـ(لم) وأنها تشبه (لا) بأنه تعليل غريب؛ ولا حاجة لإعادة كلام ابن عطية، لأنَّ أبا حيان قد نقله عنه بنصه[21]. وبهدف مقصد بيان أبي حيان من قوله (تعليل غريب)، سنتتبع أقوال العلماء للكشف عن موقفهم من تعليل ابن عطية هذا، ومن ثمَّ الترجيح. ونبدأ بنقل أقوال المفسرين، ونتبعه بأقوال اللغويين.

أقوال المفسرين في المسألة:

بعد تتبع أقوال جمهور المفسرين، تبيَّن لنا أنهم اختلفوا في هذه المسألة على فريقين: الأول كان كلامه مختصراً في بيان عمل (لم) (ولن)، والثاني ذكَر تعليل إعمال الجزم بـ(لم) في (تفعلوا)، وتفصيل ذلك:

الفريق الأول: ذكر بعض المفسرين كالطبري، والسمرقندي، والثعلبي، والواحدي، والسمعاني، والبغوي، والنسفي، وابن كثير، وأبي السعود، والشوكاني، ومحمد رشيد رضا، بأنَّ عمل (لم) للماضي، و(لن) للمستقبل، وخلاصة قولهم: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾، أي كأنه قال: فإن لم تفعلوا، أي لم تأتوا في الماضي، ولن تفعلوا، أي لن تأتوا في المستقبل[22].

---

[19] (لا) النافية للجنس أو لا التبرئة: حرف من حروف النفي، تدخل على الجملة الإسمية، وهي التي قُصد بها التنصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس كله، على سبيل الاستغراق لا على سبيل الاحتمال. ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف البقاعي، د.ط.، (دمشق: دار الفكر، د.ت.ن)، 4/2 بتصرف.

[20] أبو حيان، البحر المحيط، 173/1.

[21] ابن عطية، المحرر الوجيز، 107/1.

[22] الطبري، جامع البيان في تأويل آي لقرآن، 379/1؛ والسمرقندي، بحر العلوم، 35/1؛ والثعلبي، الكشف والبيان عن تأويل القرآن، 169/1؛ والواحدي، التفسير البسيط، 254/2؛ والسمعاني، 59/1؛ والبغوي، معالم التنزيل، 72/1؛ والنسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل،66/1؛ وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 199/1؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم، 67/1؛ والشوكاني، فتح القدير، 63/1. محمد رشيد رضا، تفسير المنار، 162/1.

الفريق الثاني: عللَّ أصحاب هذا الفريق إعمال الجزم بـ (لم) دون (إنْ الشرطية)، وإليك أقوالهم:

1- قال الزجاج: "وجزم (لَمْ تَفْعَلوا) لأنَّ (لم) أحدثَتْ في الفِعْل المستقبل معنى المضي فجزمته، وكل حرف لزم الفعل فأحدث فيه معنى فله فيه من الإعراب على قسط معناه فإن كان ذلك الحرف (أنْ) وأخواتها نحو (لَنْ تفعلوا) و (ويريدون أنْ يطفئوا)، فهو نصب لأنَّ (أن) وما بعده بمنزلة الاسم فقد ضارعت (أنْ الخفيفة) أنَّ المشدَّدة وما بعدها، لأنّك إذا قلتَ: ظننتُ أنك قائم، فمعناه ظننتُ قيامك، وإذا قلتَ: أرجو أنْ تَقومَ فمعناه أرجو قيامك، فمعنى (أنْ) وما عملت فيه كمعنى (أنَّ) المشددة وما عملت فيه، فلذلك نصبت (أنْ) وجزمت (لَمْ)، لأن ما بعدها خرج من تأويل الاسم، وكذلك هي وما بعدها يخرجان من تأويل الاسم"[23].

2- أما النحاس، فقد كان له السبق في بيان ما ذكره ابن عطية، فقال:"﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ يقال: كيف دخلت (إنْ) على (لم) ولا يدخل عامل على عامل؟ فالجواب أنَّ (إنْ) هنا غير عاملة في اللفظ، فدخلت على (لم) كما تدخل على الماضي، لأنها لا تعمل في (لم) كما (لا) تعمل في الماضي فمعنى ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ إن تركتم الفعل. قال الأخفش سعيد: إنّما جزموا بلم لأنها نفي فأشبهت (لا) في قولك: لا رجلَ في الدار، فحذفت بها الحركة كما حذفت التنوين من الأسماء، وقال غيره: جزمت بها لأنها أشبهت (إنْ) التي للشرط لأنها تردّ المستقبل إلى الماضي كما تردّ (إنْ) فتحتاج إلى جواب فأشبهت الابتداء"[24].

3- قال الواحدي: "(لم) حرف يجزم الفعل المضارع، ويقع بعدها بمعنى الماضي، كما يقع الماضي بعد حروف الجزاء بمعنى الاستقبال، ولهذه المشابهة بينها وبين حروف الجزاء اختير الجزم بـ (لم) وإنما جزمت حروف الشرط والجزاء، لأنها تقتضي جملتين كقولك: (إن تضرب أضرب) فلطول ما يقتضيه الشرط والجزاء اختير الجزم، لأنه حذف وتخفيف"[25].

---

[23] الزجاج، معاني القرآن، 100/1.

[24] النحاس، إعراب القرآن، 37/1.

[25] الواحدي، التفسير البسيط، 252/2.

4- نقل أبو الفتح الخوارزمي (ت610هـ) قول النحاس السابق بنصه في حديثه على أدوات الجزم، وذكَر قول الأخفش[26].

5- وكذلك نقل الإمام القرطبي، وابن عادل الحنبلي[27] سؤال النحاس السابق -أي دخول عامل على عامل آخر-، لكنهما لم ينقلا كلام الأخفش.

6- وعلل العكبري والبيضاوي الجزم بـ (لم)، وإهمال (إنْ الشرطية)، فقالا: "إنَّ (لم) متصلة بمعمولها مختصة بها فلزم إعمالها، قال البيضاوي: "(تَفْعَلُوا) جزم بـلَمْ لأنها واجبة الإعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول، ولأنها لما صيرته ماضياً صارت كالجزء منه، وحرف الشرط كالداخل على المجموع فكأنه قال: فإن (تركتم الفعل)، ولذلك ساغ اجتماعهما"[28]. وتبعهما في ذلك السمين الحلبي[29].

7- أما الألوسي وابن عاشور فذكرا أنَّ الفعل (تفعلوا) مجزوم بلم لا محالة؛ لأن (إنْ) الشرطية دخلت على الفعل بعد اعتباره منفياً، فيكون معنى الشرط متسلطاً على (لم) وفعلها، فظهر أنَّ ليس هذا متنازع بين (إن ولم) في العمل في تفعلوا لاختلاف المعنيين[30].

وهكذا، نجد أنَّ الزجاج، والنحاس، والواحدي، كان لهم السبق في توجيه إشكال هذه المسألة، أي ذكر علة إعمال أحد العاملين عند توالهما على معمول واحد، لكنهم اختلفوا:

1- فذهب الزجاج للقول بأن (لَمْ تَفْعَلوا) مجزوم بـ (لم)، لأنَّ (لم) أحدثَتْ في الفِعْل المستقبل معنى المضي، ولأنَّ ما بعدها خرج من تأويل الاسم، لذلك جزمته.

2- شبَّه الأخفش -كما نقل عنه النحاس-الجزم بـ (لم) في الآية بـ (لا) التي هي للتبرئة كونهما ينفيان، فقال حذفت (لا) التنوين من الاسم، وجزمت (لم) بحذف الحركة، أو العلامة من الفعل. ونستخلص من كلامه أنَّ هناك وجهان للشبه بين (لم) و(لا):

---

[26] الخوارزمي، ناصر بن عبد السيد (ت610هـ)، المصباح في النحو، تحقيق أحمد إسماعيل عبدالكريم، د.ط.، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.م.ن.)، ص. 11.

[27] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 234/1؛ وابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، 438/1.

[28] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 40/1؛ والبيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 58/1.

[29] السمين الحلبي، الدر المصون، 203/1.

[30] الألوسي، روح المعاني، 199/1-200؛ وابن عاشور، التحرير والتنوير، 343/1.

الأول هو النفي، والثاني: إحداث حذف في آخر المعمول؛ (لا) تحذف التنوين من الاسم، (ولم) تحذف الحركة، أو العلامة من آخر المعمول، وقد حذفت (لم) هنا النون من (تفعلوا) لأنه من الأفعال الخمسة.

3- وقال الواحدي ومن تبعه إنما اختير الجزم بـ (لم) المختصة بجزم الفعل المضارع، فتُصيّر معناه إلى الماضي، لمشابهته حروف الشرط والجزاء التي تدخل على الفعل الماضي وتصيّر معناه إلى المستقبل.

ولعل ابن عطية أخذ هذا الكلام عن الأخفش أو عن النحاس، فذكره في تفسير الآية دون أن ينسبه لصاحبه.

أقوال اللغويين في المسألة:

اعتنى بعض اللغويين من أصحاب المعاجم، والنحاة بهذا الموضوع وبسطوا القول فيه، فمنهم من تحدث عن علة إعمال العامل، ومنهم من تحدث عن تنازع العمل أو الإعمال، فذكروا تنازع العمل بين عاملين مستقلين إذا تواليا على معمول واحد، ولم نهتدِ -بحسب تتبعنا- على من نقل كلام الأخفش الشاهد في هذه المسألة، لذا سنقتصر على نقل أقوال بعضهم مخافة التكرار، فالمسألة مبسوطة في كتب النحو، وإليك آراؤهم:

1- يقول الأزهري: (لم) فإنه لا يليها إلا الفعل الغابر، وهي تجزمه، كقولك: لم يَسمَع. وقال الليث: (لم) عزيمة فعل قد مضى، فلمَّا جُعل الفعل معها على جهة الفعل الغابر جُزم"[31].

2- أفرد أبو البركات الأنباري باباً في كتابه أسرار العربية ذكر فيه علة إعمال (لم)، قال: " إنَّ قال قائل: لِمَ وجب أن تعمل (لَمْ)، في الفعل المضارع الجزم؟ قيل: إنَّما وجب أن تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل؛ وذلك لأنَّ (لَمْ) كانت تدخل على الفعل المضارع، فتنقله إلى معنى الماضي، كما أنَّ (إنْ) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي، فتنقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم، فكذلك ما أشبهه"[32].

وخلاصة علة إعمال (لم) كما ذكر أبو البركات الأنباري؛ أنَّ (لم) أشبهت حروف الشرط التي تعمل الجزم، لذا فإنه ينطبق عليها ما ينطبق على شبهها، وذكر أنَّ (لم) وجب إعمالها فيما بعدها، وأنها تختص بالفعل المضارع تنقل معناه إلى الماضي، لذا وجب إعمالها

[31] الأزهري، تهذيب اللغة، 249/15.

[32] أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، أسرار العربية، ط.1.، (دار الأرقم، 1420هـ/1999م)، ص. 235-237.

في (تفعلوا)، بخلاف (إنْ الشرطية) التي تدخل على الفعل الماضي فتنقل معناه إلى المستقبل، فقد تدخل على الماضي وتكون مهملة. وبالجملة خلاصة قوله تؤكد ما سبقه إليه الواحدي.

3- وجاء في حاشية الشيخ زاده (ت950هـ) على تفسير البيضاوي بعض الأدلة على وجوب إعمال (لم) دون (إن الشرطية) فذكر أنَّ كلمتي (إنْ ولم) من جوازم الفعل المضارع، وقد اجتمعتا على معمول واحد وقد تقرر امتناع توارد عاملين مستقلين على معمول واحد، وتقرير الجواب أنَّ العامل فيه إنما هو كلمة (لم)، وكلمة (إنْ) غير عاملة لفظاً -وهذا ما سبقه إليه النحاس- وأستدلُّ على رجحان الأول بوجهين:

الدليل الأول: ويتضمن عدة وجوه، منها:

الوجه الأول: "إنَّ (لم) واجبة الإعمال حيث لا يتخلف الجزم عنها بخلاف (إنْ) فإنها قد تدخل على الماضي فلا تعمل حينئذ.

الوجه الثاني: إنَّ (لم) مختصة بالمضارع ولا تدخل على الماضي أبداً من حيث إنَّ وضعها لقلب المضارع ماضياً فتختص به ضرورة.

الوجه الثالث: إنَّ (لم) واجبة الاتصال بمعمولها بخلاف (إنْ) فإنه لا يجب اتصالها بمعمولها، ولا شك أن قرب العامل من معموله مما يرجح العمل.

الدليل الثاني: مما يدل على رجحان (لم) في العمل على إعمال (إن) أن كلمة (لم) أمسُّ اتصالا بالفعل من حيث إنها تغير معنى المضارع فصارت كلمة (إن) الداخلة على الفعل المنفي بلم بمنزلة الداخلة على المجموع الكائن بمعنى الماضي، فكأنه قيل (فإن تركتم الفعل)، ولا شك أنها لا تعمل في الماضي، وقد ساغ اجتماعهما لأنه اجتماع صوري، ولا اجتماع في الحقيقة لأنَّ مدخول كلمة (لم) ومعمولها هو المضارع وحده لا المجموع، ومدخول كلمة (إنْ) هو المجموع"[33].

4- ويقرب منه قول الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي[34].

[33] شيخ زاده، محمد بن مصلح (ت 951هـ)، حاشية شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، د.ط.، (إستنبول: مكتبة الحقيقة، 1419هـ/ 1998م)، 1/200-201.

[34] الخفاجي، أحمد بن محمد (ت1069هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البَيضَاوي، المُسَمَّاة: عنايةُ القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البَيضَاوي، د.ط.، (بيروت: دار صادر، د.ت.ن)، 2/51.

5- ذكر الخضري (ت1287هـ) في حاشيته على شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك، الأقوال في إعمال (لم)، فذكر ثلاثة آراء وهي: "قيل في (وإن لم تفعلوا): تنازع الحرفان فأعمل الثاني، وحذف نظيره من الأول. وقيل: الأصل إن ثبت أنكم لم تفعلوا فمضى (لم) في عدم الفعل، واستقبال (أن) في إثبات ذلك العدم. وقيل: (لم) عملت في الفعل وهي معه في محل جزم بأن، وجواب الشرط على كل محذوف؟ أي فاتركوا العناد"[35].

6- ومن المتأخرين قال عباس حسن: "ما الذي يجزم الفعل إذا اجتمعت قبله أداة الشرط و(لم) معاً، وكانت أداة الشرط جازمة... اختلف النحاة في تعيين الأداة العاملة؛ فقائل: إنها (لم)؛ لاتصالها به مباشرة، وأداة الشرط مهملة داخلة على جملة، وقائل: إنها أداة الشرط، لسبقها ولقوتها، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه؛ وخلصت زمنه للمستقبل. وفي هذه الحالة تقتصر (لم) على نفي معناه دون جزمه، ودون قلب زمنه للماضي. والأخذ بهذا الرأي أحسن؛ بالرغم من أنَّ الخلاف لا قيمة له؛ لأن المضارع مجزوم على الحالين، والمعنى لا يتأثر"[36].

إذن أوضح العلماء علَّة إعمال (لم) فذكروا في ذلك وجوهاً: ذكرها النحاس، والواحدي، وأبو البركات، والشيخ زاده، والخضري، وعباس حسن من المتأخرين.

مقصد أبي حيان من وصف تعليل ابن عطية بأنه (تعليل غريب)

وصف أبو حيان تعليل ابن عطية الجزم بـ (لم) وأنها تشبه (لا) التي للتبرئة، بأنه (تعليل غريب)؛ ولم يذكر أبو حيان قرينة ترشدنا لمراده من قوله هذا، ولكننا بعد تتبع أقوال العلماء في هذا المسألة ودراستها وتمحيصها، نميل إلى أنَّ وصفه هذا يحتمل وجهين، ودليلنا في ذلك ما يلي:

الأول: يحتمل أنه أراد بقوله (تعليل غريب) أي إنَّ ابن عطية انفرد به عن جمهور المفسرين، وهو إذ ذاك مصيب في قوله، لأنه بحسب تتبعنا لأقوال جمهور المفسرين -كما مضى- فإننا لم نهتدِ إلى من نقل هذا التعليل في إعمال (لم) جزم الفعل غير ابن عطية، وقبله النحاس. وكذلك بالنسبة للنحاة، فقد انفرد الأخفش بهذا التعليل دون سواه كما نقله عنه النحاس.

---

[35] - الخضري، محمد بن مصطفى (ت1287هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك، د.ط.، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.ن.)، 100/1.

[36] عباس حسن (ت1398هـ)، النحو الوافي، ط.15، (دار المعارف، د.ت.ن)، 414/4-415.

الثاني: يحتمل أنه عنى بقوله (تعليل غريب) أي (بعيد)، ويؤيد هذا الاحتمال أنه لم يرد عن الجمهور تعليل إعمال (لم) بأنها تشبه (لا) التي هي للتبرئة، فقد انفرد به الأخفش، وتبعه النحاس وابن عطية دون سواهم.

الترجيح: وعليه، فإن قَصَدَ أبو حيان بقوله (تعليل غريب) أي (تعليل بعيد)، فهذا قصدٌ بعيد؛ وذلك لأنَّ المسألة هي من المسائل الخلافية بين النحاة -كما سبق تفصيل ذلك-، ونستدلُّ على ذلك بما يلي:

1- ردَّ أبو علي الفارسي (ت377هـ) على قول الزجاج في تعليله الجزم بـ (لم) في الآية، وذكر أن الزجاج قد جعل علة الجزم بـ (لم) كونها أحدثت في الفعل المستقبل معنى المضيّ فجزمته وقال: "فإحداث (لم) معنى المضيّ في الاستقبال صحيح، ولكن علة الجزم ليس على ما ذكر؛ لأنَّ (لم) يجزم الفعل، وليس يجعل المستقبل بمعنى الماضي؛ ... ولو كان (لم) إنما جزمت لهذا المعنى الذي ذَكَر، للَزِم ألاَّ يُجزمَ إذا دخَل عليه حرف الجزاء، لأنَّ حرف الجزاء يُحيل معنى الكلام في النفي- وإن كان في المعنى ماضياً- إلى الاستقبال... فيلزمه على هذا ألا يُجزم به إذا كان مع (إنْ)؛ لعدم المعنى الذي ذَكّره فيه، وتعرّيه منه، وذلك كله يدل على فساد هذا القول..."[37].

2- نقل النحاس عن بعضهم تعليل الجزم بـ (لم) قولهم: إنَّ (لم) جزمت لأنها أشبهت (أنْ الشرطية) لأنها تردّ المستقبل إلى الماضي كما ترد (إن) الماضي إلى المستقبل، وبمثله قال الواحدي، وأبو البركات الأنباري عندما شبه إعمال الجزم بـ (لم) بأحرف الشرط الجازمة.

3- قال الكرماني: "ذهب جماعة من المفسرين: إلى أنَّ التقدير (فإن لم تفعلوا) هذا فيما مضى (ولن تفعلوا) فيما يستقبل، وهذا غير مرضي عند الفقهاء والنحاة..."[38]. وبحسب قول الكرماني، إنَّ ما قدره بعضهم في الآية غير مرضي عنه عند الفقهاء والنحاة.

---

[37] قال أبو علي الفارسي: "لو أنَّ (لم) جزمتْ لأنَّ ما بعدها يخرجُ من تأويل الاسم، وكان هذا على جزمه، للزم أن تجزم (لن) و(إذن) ما بعدهما خارج عن تأويل الاسم، وألا ينصبا، لأنهما ليسا ك (أنَّ) التي هي مع الفعل بمنزلة الاسم. فكون هذين الحرفين غير جازمين للفعل مع خروجهما أن يكون معه بمنزلة الاسم دليل على أنَّ قوله (لم) إنما جزم لخروجه عن أن يكون مع الفعل بمنزلة اسم فاسد، كما أنَّ قوله إنَّ (أنْ) إنما نصبت لأنه مع الفعل بمنزلة المصدر فاسد، ... فقد تبين فساد ما ذكره في هذا الفصل ووضح". أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ)، الإغفال (هو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت311هـ)، تحقيق عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، د.ط.، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 1424هـ/ 2003م)، 1/117-125.

[38] الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل، 126/1.

الشاهد هنا أنَّ ذكره الزجاج من وجوه في تعليل الجزم بـ (لم) دون (إنْ الشرطية) في الآية، لم يستحسنها أبو علي الفارسي فردها وبيَّن فسادها، وقد يستحسنها غيره، وكذلك بالنسبة للتعليل الذي نقله النحاس عن بعضهم بأن (لم) تشبه (إن) الشرطية، فتعليلهم هذا قد يتوافق مع مذهب فريق من العلماء ويخالف آخر، وفي هذا دليل على أنَّ المسألة هي من المسائل الخلافية بامتياز.

4- ودليل آخر في أن المسألة خلافية، ففي تنازع العمل بين (لم) و(إن) الشرطية، أفرد ابن هشام (ت761هـ) باباً في (امتناع وقوع التنازع بين حرفين)، قال فيه: "إنَّ التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغير..." [39]. فقد بيَّن ابن هشام أنه لا تنازع في العمل بين حرفين إذا توالیا على معمول واحد. وقد تبنى قوله بعض المفسرين كالألوسي وابن عاشور وغيرهما، فذكروا أنه لا خلاف في أنَّ (تفعلوا) مجزوم بـ (لم) وليس بـ (إنْ الشرطية)، لكن هناك من قال بخلاف ذلك، فقد نقل الشاطبي عن أبي علي الفارسي جواز التنازع بين العاملين، وأنشد الأخير:

نَسُوقُهَا سِنًّا وبعْض السوق سنْ .... حَتى تَرَاهَا وكَأنُّ وكَأَنْ
أَعنَاقَهَا مُلَزَّزَاتٌ فِي قرن ... حتَّى إِذَا قَضوْا لُبَاناتِ الشَّجَنْ [40]

الشاهد ظهور الحرفين معاً من قبيل التنازع بين (كأنَّ) المشددة، و(كأنْ) المخففة. قال الشاطبي: "فهذا من الفارسي إقرارٌ بصحة الإعمال في الحروف، وهو ظاهر من حيث صدقت عليه قاعدة الإعمال" [41].

5- ذكر الشيخ زاده والخفاجي والخضري وجوهاً في وجوب إعمال (لم) دون (إن الشرطية) في الآية، وخالف عباس حسن الذي استحسن إعمال (إن الشرطية) دون (لم)، وخلص إلى القول بأنَّ الخلاف لا قيمة له، لأن فعل المضارع (تفعلوا) مجزوم على الحالين والمعنى لا يتأثر [42].

---

[39] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 170/2.

[40] بيتان من الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 182/13. وأغرب الشاطبي فنسبه للباهلي. ينظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق مجموعة من المحققين، ط.1.، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 1428هـ/2007م)، 178/3.

[41] الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، 178/3-179. ولم نعثر على قول أبي علي الفارسي في التذكرة.

[42] عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 414-415.

وبعد ما ذكرنا من الأدلة السابقة من أقوال المفسرين والنَّحْويين، فإننا نميل إلى أنَّ هذه من المسائل الخلافية بين أهل العلم، لكل فريق منهم أدلته وحججه، وقد يكون بعضها أقوى من بعض، لكن هذا لا يلغي احتمال وجود الخلاف أصلاً. وبالجملة، فإننا نرى أن الخلاف هنا هو خلاف صوري، لأن تسلط العاملين على معمول واحد لا ثمرة له لأن كليهما يقتضيان جزمه، فلا وجه للإشكال من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى وزمن حدوث الفعل فنعم. وقد يُؤخذ على الأخفش والنحاس وابن عطية إجراء هذه المشابه بين (لم) الجازمة و(لا النافية للجنس) من جهة أنَّ (لم) تختص بالأفعال، بينما تختص (لا) بالأسماء، لكن هناك تشابه بينهما كونهما ينفيان، وأن الأُولَى تحذف الحركة من المعمول، بينما تحذف الثانية التنوين من الاسم كما صرح بهذا الأخفش، وعليه نرى أنه لا يصدق وصف تعليل ابن عطية بأنه تعليل غريب أي (بعيد) كما أشار إليه أبو حيان، والله أعلم.

المطلب الثالث: المسألة الثالثة

قال تعالى: ﴿ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٣١ ﴾ [البقرة:31].

قال أبو حيان:"إن كنتم صادقين: شرط جوابه محذوف تقديره فأنبئوني يدل عليه أنبئوني السابق، ولا يكون أنبئوني السابق هو الجواب، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وخالف الكوفيون، وأبو زيد وأبو العباس[43]، فزعموا أنَّ جواب الشرط هو المتقدم في نحو هذه المسألة، هذا هو النقل المحقق، وقد وهِمَ المهدوي[44]، وتبعه ابن عطية، فزعما أن جواب الشرط محذوف عند المبرد، التقدير: (فأنبئوني)، إلا إن كانا اطلعا على نقل آخر غريب عن المبرد يخالف مشهور ما حكاه الناس، فيحتمل. وكذلك وهم ابن عطية وغيره، فزعما أن مذهب سيبويه تقديم الجواب على الشرط، وأنَّ قوله: أنبئوني المتقدم هو الجواب"[45].

---

[43] سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري لغوي من أئمة الأدب. غلب عليه اللغات والنوادر والغريب. كان سيبويه يكني عنه بقوله: "أخبرني من أثق بعربيته، وكان أستاذه يونس بن حبيب يلقبه بالثقة. له كتاب النوادر في اللغة، توفي سنة (215هـ). أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن (ت379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.2، (دار المعارف، د.م.ن.)، 165/1.

[44] هو أحمد بن عمار الإمام المهدوي، المقرئ، أبو العباس، أصله من بلاد القيروان. وكان عالماً بالقراءات والآداب، متقدما فيهما، له (التفسير المشهور)، (الهداية في القراءات السبع)، قال الذهبي: توفي بعد 430هـ. ابن باشكوال، خلف بن عبدالملك (ت 578هـ)، الصلة في أئمة الأندلس، السيد عزت العطار الحسيني، ط.2.، (مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م)، ص. 87-88.

[45] أبو حيان، البحر المحيط، 236/1-237.

ذكر أبو حيان أنَّ جواب الشرط في الآية محذوف تقديره (فأنبئوني)، وقال هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وخالف الكوفيون وأبو زيد الأنصاري، وأبو العباس المبرد، -بحسب النقل الثابت عنهم كما قال أبو حيان- فجعلوا جواب الشرط (أنبئوني) المتقدم. ووَهِمَ المهدوي وابن عطية -بحسب قول أبي حيان- عندما ذكرا أن جواب الشرط في الآية محذوف عند المبرد، إلا إن كانا قد اطلعا على نقل آخر غريب عن المبرد. وعليه، ستعنى هذه المسألة بنقل أقوال العلماء في هذا الموضوع لنقف على حقيقة كلام ابن عطية، ومقصد أبي حيان من قوله (نقل آخر غريب).

أقوال المفسرين في المسألة:

انقسم المفسرون في هذه المسألة إلى فرق ثلاث؛ منهم من نقل قول سيبويه والمبرد من دون تعقيب، وآخرون اقتصروا على نقل قول المبرد فقط، وغيرهم نقلوا قول أبي حيان واختاروا مذهبه، ويحسن أن ننقل قول ابن عطية كما جاء في تفسيره قبل الشروع بنقل أقوال غيره من المفسرين، قال ابن عطية: "وكُنْتُمْ في موضع الجزم بالشرط، والجواب عند سيبويه فيما قبله، وعند المبرد محذوف، والتقدير: إن كنتم صادقين فأنبئوني"[46]. أما باقي المفسرين، فتفرقوا كما يلي:

الفريق الأول: نقل أصحاب هذا الفريق قول سيبويه والمبرد في الآية من دون تعقيب، ومنهم النحاس، إذ قال: "﴿إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾: (كنتم) في موضع جزم بالشرط، وما قبله في موضع جوابه عند سيبويه، وعند أبي العباس الجواب محذوف، والمعنى إن كنتم صادقين فأنبئوني"[47]. وهو ما نقله بلفظه الثعالبي في تفسيره[48]. وإذا ما دققنا في كلام ابن عطية، نجده نقل ما قاله النحاس بلفظه، ومثله الثعالبي.

[46] ابن عطية، المحرر الوجيز، 121/1.

[47] النحاس، معاني القرآن، 44/1.

[48] الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، 210/1.

الفريق الثاني: اقتصروا على نقل قول المبرد دون غيره من النحويين، ويأتي في مقدمتهم مكي بن أبي طالب[49]، وتبعه الإمام القرطبي، إذ قالا: "قوله تعالى: "﴿إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾: شرط، والجواب محذوف تقديره: إن كنتم صادقين أن بني آدم يفسدون في الأرض فأنبئوني، قاله المبرد[50]. وهو ما نقله الشوكاني عنه أيضاً[51].

هكذا، فقد نقل النحاس، ومكي بن أبي طالب، والقرطبي، والثعالبي، والشوكاني، عن المبرد أن جواب الشرط في الآية محذوف، وكلامهم يتفق مع رأي ابن عطية، ويخالف ما ذكره أبو حيان.

الفريق الثالث: نقلوا قول أبي حيان وذهبوا إلى ما ذهب إليه، ومنهم:

1- السمين الحلبي، وابن عادل الحنبلي إذ قالا: "﴿إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾: شرط وجوابه محذوف أي: إن كنتم صادقين فأنبئوني، والكوفيون والمبرد يرون أنَّ الجواب هو المتقدم، وهو مردود بقولهم: «أنت ظالم إن فعلت» لأنه لو كان جواباً لوجبت الفاء معه، كما تجب متأخراً، وقال ابن عطية: "إن كون الجواب محذوفاً هو رأي المبرد، وكونه متقدماً هو رأي سيبويه"، وهو وَهْم"[52].

2- أما الألوسي فقال: "وجواب إِنْ في مثل هذا الموضع محذوف عند سيبويه وجمهور البصريين يدل عليه السابق، وهو هنا (أَنْبِئُونِي)، وعند الكوفيين وأبي زيد والمبرد أن الجواب هو المتقدم، وهذا هو النقل الصحيح عمن ذكر في المسألة، ووهِم البعض فعكس الأمر"[53].

كان هذا مجموع أقوال المفسرين في المسألة، وخلاصة القول هنا أنَّ النحاس، وابن عطية، ومكي ابن أبي طالب، والقرطبي، والثعالبي، والشوكاني، نقلوا عن المبرد أن جواب الشرط في الآية محذوف، وخالف أبو حيان، وتلميذه السمين الحلبي، وأبن عادل الحنبلي، والألوسي فقد نقلوا عن الكوفيين وأبي زيد والمبرد أن جواب الشرط هو المتقدم، كما ذكر أبو حيان والألوسي أنَّ سيبويه وجمهور البصريين يقولون بحذف جواب الشرط في هذا الموضع، وأكدوا بأنَّ هذا هو النقل الثابت والصحيح، ووَهِمَ بعضهم فعكس الأمر.

---

[49] مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1/229-230.

[50] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1/284.

[51] الشوكاني، فتح القدير، 1/77.

[52] - السمين الحلبي، الدر المصون، 1/264-265؛ وابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، 1/520.

[53] - الألوسي، روح المعاني، 1/227-228.

مقصد أبي حيان من وصفه ما نقله ابن عطية عن المبرد في جواب (أَنْبِئُونِي) بالغريب

ذكر أبو حيان في هذه المسألة أنَّ ابن عطية قد وَهِمَ فيما نقله عن المبرد أنَّ جواب الشرط في قوله تعالى ﴿فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾ محذوفاً، ووصف نقله بالغريب، وبيَّن أبو حيان بعد ذلك بأن مشهور ما حكاه الناس عن المبرد أنه جعل جواب الشرط في الآية الكريمة هو (أنبئوني) المتقدم، وقال إلا إن كان اطلع على نقل آخر غريب، - أي نقل آخر يخالف المشهور- عن المبرد، فيحتمل.

وقد صدق أبو حيان عندما ذكر أن ابن عطية قد وهِمَ فيما نقله عن المبرد، وذلك لأن المبرد قد نص على مذهبه فيما يلي:

قال المبرد في المقتضب: "هذا الباب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه، وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً: أما ما يجوز في الكلام فنحو آتيك إن أتيتني وأزورك إن زرتني، ويقول القائل أتعطيني درهما فأقول إن جاء زيد، وتقول أنت ظالم إن فعلت...فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب لأن (إن) لا تعمل في لفظه شيئاً وإنما هو في موضع الجزاء فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء...وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو إن تأتني آتيك وأنت ظالم إن تأتني لأنها قد جزمت ولأن الجزاء في موضعه فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاء إلا في الشعر"[54].

فقد بيَّن المبرد مذهبه في الموضوع، فهو يرى جواز تقديم جواب الشرط عندما يكون الفعل بعد حرف الجزاء ماضياً، وأما إن كان الفعل مضارعاً فلا يجوز إلا في الشعر (أو يجوز الحذف)، والآية موضوع البحث قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾، والفعل هنا (كنتم) فعل ماض ناقص، لذا جاز تقديم جواب الشرط بحسب قول المبرد ومذهبه المذكور أعلاه وفي كلام أبي العباس المبرد هذا ردَّ لما نقله ابن عطية عنه، من أنه قال بأن جواب الشرط هنا محذوف، والله أعلم.

[54] المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط.2، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1399هـ/1979م)، 68/2.

وأما بالنسبة للشق الثاني من المسألة أنَّ ابن عطية قد وهِمَ أيضاً فيما نسبه إلى سيبويه أن الأخير يقول بجواز تقديم جواب الشرط في الآية، فإنَّ سيبويه ومَن تبعه من الأئمة قد نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض تقول -أنت ظالم إن فعلت- ولا تقول أنت ظالم إن تفعل إلا في الشعر[55]، أو إن دلَّ عليه دليل، وهو ما ذكره ابن عقيل[56]، ونقله أبو البركات الأنصاري عن جمهور البصريين[57].

وبحسب قول سيبويه فلا يجوز حذف جواب الشرط إلا إذا كان فعل الشرط ماض، وهو مذهب جمهور البصريين بحسب ما نقل أهل النحو، وهو يتفق مع ما نقله أبو حيان آنفاً، ومخالف لما نقله عنه ابن عطية. والذي يؤيد كون المسألة خلافية بين جمهور البصريين والكوفيين قول ابن هشام في مغني اللبيب، يقول: "أما قول أبي بكر في كتاب الأصول إنه يقال آتيك إن تأتني[58] فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف، بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا لأن الشرط له الصدر"[59]. وهو ما نقله عن الفريقين أبو البركات الأنصاري في الإنصاف، فلينظر ثمَّة[60].

ومما سبق فقد تبيَّن لنا أنَّ المسألة خلافية بين جمهور البصريين والكوفيين، فالبصريون يقولون بجواز حذف جواب الشرط إن دلَّ عليه دليل وكان الفعل ماضياً، وخالف الكوفيون فهم يجوزن أن يكون المتقدم هو جواب الشرط، ولكل أدلته وحججه، والله أعلم بالصواب.

---

[55] ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط.3.، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، 112/3؛ ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد عليّ حمدالله، ط.6، (دمشق: دار الفكر، 1985م)، ص. 706.

[56] ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط.20، (القاهرة: دار التراث، 1400هـ/1980)، 42/4.

[57] كمال الدين أبو البركات الأنصاري، محمد بن عبيدالله (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط.1.، (صيدا: المكتبة العصرية،١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، 518/2؛ والوقاد، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، 411/2؛ 517/2.

[58] هو أبو بكر ابن السراج (ت312هـ)، قال: "ويجوز أن تقول: "آتيكَ إنْ تأتني" فتستغني عن جواب الجزاء بما تقدم". ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، د.ط.، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.م.ن.)، 161/2.

[59] ابن هشام، مغني اللبيب، ص. 706.

[60] كمال الدين أبو البركات الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف 517/2.

ولا تثريب على الإمام ابن عطية عندما وهِمَ فيما نقله عن سيبويه والمبرد في هذه المسألة، فقد سبقه إلى ذلك النحاس، ويحتمل -والله أعلم- أنه نقله عنه من غير مزيد تمحيص وتدقيق، فوقع في الخطأ ثم تبعه في ذلك بعض المتأخرين من المفسرين فوهِمَوا فيما نقلوه عن سيبويه والمبرد في جواز تقديم أو حذف جواب الشرط، ولا معصوم من الزلل والخطأ غير سيد البشر عليه الصلاة والسلام، والخطأ وارد عند كل من يكتب بالقلم، ورحم الله أبا حيان ومن تبعه من العلماء الذين تصدوا لتصحيح الخطأ وبيان الصواب من الأقوال.

المطلب الرابع: المسألة الرابعة

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ ﴾ [البقرة:74].

قال أبو حيان:" وانتصاب قسوةً على التمييز، وهو من حيث المعنى تقتضيه الكاف ويقتضيه أفعل التفضيل، لأن كلا منهما ينتصب عنه التمييز[61]. تقول: زيد كعمروا حِلماً، وهذا التمييز منتصب بعد أفعل التفضيل، منقول من المبتدأ، وهو نقل غريب، فتؤخر هذا التمييز وتقيم ما كان مضافا إليه مقامه تقول: زيد أحسن وجهاً من عمرو، وتقديره: وجه زيد أحسن من وجه عمرو، فأخرت وجها وأقمت ما كان مضافا مقامه، فارتفع بالابتداء، كما كان وجه مبتدأ، ولما تأخر أدى إلى حذف وجه من قولك: من وجه عمرو، وإقامة عمرو مقامه، فقلت: من عمرو، وإنما كان الأصل ذلك، لأن المتصف بزيادة الحسن حقيقة ليس الرجل إنما هو الوجه، ونظير هذا: مررت بالرجل الحسن الوجه، أو الوجه أصل هذا الرفع، لأن المتصف بالحسن حقيقة ليس هو الرجل إنما هو الوجه، وإنما أوضحنا هذا، لأن ذكر مجيء التمييز منقولاً من المبتدأ غريب"[62].

---

[61] قال ابن هشام في باب التمييز: " والتمييز وَهُوَ اسْم فضلَة نكرَة جامد مُفَسّر لما انبهم من الذوات. ومنه تمييز النسبة على قسمين محول وغير محول؛ فالمحول على ثلاثة أقسام محول عن الفاعل نحو {واشتعل الرأس شيباً}، أصله اشتعل شيب الرأس فجعل المضاف إليه فاعلا والمضاف تمييزاً، أو محول عن المفعول نحو {وفجرنا الأرض عيوناً} أصله وفجرنا عيون الأرض فنفعل فيه مثل ما ذكرنا، ومحول عن مضاف غيرهما، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز وذلك كقوله تعالى {أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً}، فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة، كقولك: (مال زيد أكثر مالاً)، إلا أن كان أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو (زيد أكثر الناس مالاً)". ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط.11، (القاهرة: 1383هـ) ص. 241.

[62] أبو حيان، البحر المحيط، 424/1.

وصَف أبو حيان مجيء ﴿قَسْوَةً﴾ منصوبة على التمييز بعد أفعل التفضيل (أَشَدُّ)، وهو منقول من مبتدأ؛ بالنقل الغريب. وبهدف الوقوف على حقيقة غرابة هذا القول وبيان مقصد أبي حيان من استغرابه هذا، ننقل أقوال العلماء في هذا الموضوع لنقف على موقفهم في المسألة.

أقوال المفسرين في المسألة:

انقسم المفسرون في هذه المسألة إلى فريقين؛ الأول: أوجز في الكلام فيها، والثالث نقل قول أبي حيان، ونبدأ بالفريق الأول:

الفريق الأول: أوجز أصحاب هذا الفريق الكلام في المسألة، فاختار النحاس أن قسوةً هي على البيان[63]، وذكر الآخرون أنَّ قسوةً منصوبة على التمييز، ولم يتبعوا ذلك بمزيد تعقيب أو بيان، ومن هؤلاء: ابن عطية، والعكبري، ومحمود صافي (ت1376هـ)، ومحيي الدين درويش، والهرري، وبهجت عبدالواحد صالح (ت2016هـ)[64]. وأحمد الخراط[65]. وكذلك قال صاحب الدر المصون وصاحب اللباب: "﴿قَسْوَةً﴾ نصب على التمييز؛ لأن الإبهام حصل في نسبة التفضيل إليها، والمفضل عليه محذوف للدلالة عليه أي: أشد قسوة من الحجارة"[66]، وقال الدعاس: "قسوة تمييز منصوب بالفتحة أو على البيان"[67].

---

[63] النحاس، إعراب القرآن، 61/1.

[64] ابن عطية، المحرر الوجيز، 166/1؛ والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، 79/1؛ ومحمود بن عبدالرحيم صافي (ت1376هـ، الجدول في إعراب القرآن، 164/1؛ محيي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، 127/1؛ والهرري، محمد الأمين بن عبدالله (ت1429هـ)، حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، ط.1.، (بيروت: دار طوق النجاة، 1421هـ/2001م)، 495/1؛ وبهجت عبدالواحد صالح (ت2016هـ)، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ط.2، (عمان: دار الفكر للطباعة، 1418هـ)، 90/1.

[65] أحمد بن محمد الخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، د.ط. (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ)، 27/1.

[66] - السمين الحلبي، الدر المصون، 437/1؛ وابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، 185/2.

[67] - الدعاس وآخرون، إعراب القرآن الكريم، ط.1، (دمشق: دار المنير ودار الفارابي، 1425هـ)، 34/1.

الفريق الثاني: العلماء الذين نقلوا قول أبي حيان

1- انفرد الألوسي من المفسرين بنقل ما جاء في البحر المحيط، فقال: "...القسوة: كونها تمييزاً محولاً عن الفاعل أو منقولاً عن المبتدأ كما في البحر"[68].

2- وكذلك استشهد الخفاجي في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، بقول أبي حيان، فقال: "قال أبو حيان (قَسْوَةً) تمييز محوّل عن المبتدأ أي (فقسوتها)"[69].

3- وفي باب دراسة التمييز في القرآن الكريم، نقل محمد عضيمة قول أبي حيان بلفظه في الآية ولم يعقب على ذلك[70].

إذن، ذكر الخفاجي، والألوسي، ومحمد عضيمة قول أبي حيان في ﴿قَسْوَةً﴾ من غير تعقيب.

أقوال النحويين في المسألة:

1-قال عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ): "ولفظة {أَشَدُّ} هاهنا للمبالغة في التفضيل. يقال: اليوم أشدُّ بردًا من أمس، ونصب ﴿قَسْوَةً﴾ على التفسير"[71]. ولم يصرح الجرجاني إذا كان هذا التمييز بعد أفعل التفضيل محول عن فاعل أو عن مبتدأ.

2- واختار ابن مالك أنَّ التمييز بعد أفعل التفضيل محول عن فاعل، فقد قال ابن عقيل في شرح ألفيته: "التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلا في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة. وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً، نحو: أنت (أعلى منزلا وأكثر مالا) فـ منزلا ومالا يجب نصبهما إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا فتقول أنت علا منزلك وكثر مالك"[72].

---

[68] الألوسي، روح المعاني، 295/1.

[69] الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، 185/2.

[70] محمد عبدالخالق عضيمة (ت1404هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تحقيق محمود محمد شاكر، د.ط.، (القاهرة: دار الحديث، د.م.ن.)، 175/10.

[71] الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت471هـ)، دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، تحقيق وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحسين، ط.1.، (بريطانيا: رسالة ماجستير، مجلة الحكمة، 1429هـ/ 2008م)، 208/1. قال المحقق:" الأظهر أَنَّ "قسوةً" نصبت على التمييز وهو الذي ذهب إليه عامة المفسرين النحويين كالسمين الحلبي في تفسيره، وكذا قال البركوي في تفسيره (570/1)".

[72] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 289/2-290؛ وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، 301/2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 413/4.

3- وقد أخذ برأي ابن مالك ثلة من العلماء، ومنهم الشنقيطي في العذب النمير، إذ قال: "قسوة تمييز محول عن الفاعل وليس عن المبتدأ فقال: "﴿قَسْوَةً﴾ تمييز محول عن الفاعل؛ لأنه بعد صيغة التفضيل، على حد قوله (أي ابن مالك): والفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضَّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ. لأن ﴿قَسْوَةً﴾ تمييز فاعل في المعنى، فنصب بأفعل مفضلا تمييزاً محولا عن الفاعل"[73].

4- من جهة أخرى، كان لبعض الباحثين من المتأخرين رأياً آخر في المسألة، فقالوا: "وينتصب التمييز المحول كذلك بعد أفعل التفضيل؛ على ألاّ يكون (أفعل التفضيل) بعضاً من التمييز، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف:34]، الشّاهد: مالًا، نفرًا، تمييز، ووجه الاستشهاد: مجيء تمييز النّسبة مفسّراً لجملة أنا أكثر، وهي محوّلة عن مبتدأ وأصلُهُ (مَالِي أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ)، (ونفري أعزّ من نفرك)، فحول المبتدأ المضاف (مال) إلى تمييز، والضمير المتصل المضاف إليه (ياء المتكلم) إلى مبتدأ؛ بعد أن صار ضمير رفع منفصلاً (أنا)، ومنهم من جعل هذا التمييز من نوع التمييز المحول عن فاعل، فقدروه على (كثُر مالي كثرةً زائدة). وإنما ينتصب التمييز بعد أفعل التفضيل؛ لأنّ ثمة تنويناً مقدراً على آخر أفعل التفضيل لم يظهر عليه لأنه ممنوع من الصرف، وقد يغني عن التنوين وجود مضاف إليه يمنع إضافة أفعل إلى تمييزه نحو (أنت أشجع الناس رجلاً)"[74].

5- وكذلك نذكر من الشعر تمييز النسبة المحوّل عن مبتدأ، ومثاله قول أبي تمام (ت231هـ):

السَّيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءً مِنَ الكُتُبِ في حدهِ الحدُّ بينَ الجدِّ واللَّعبِ[75]

الشّاهد: إنباءً، تمييز، ووجه الاستشهاد: مجيء إنباءً تمييز نسبة محوّل عن مبتدأ والتّقدير إنباءُ السّيف أصدقُ من الكتب.

وخلاصة ما مضى أنَّ في المسألة قولين: الأول احتمال أن يكون التمييز المنصوب بعد أفعل التفضيل محولاً عن فاعل، والثاني أنه محول عن مبتدأ، والفيصل هنا هو تقدير الكلام المحذوف.

---

[73] الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد (ت1393هـ)، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، تحقيق خالد بن عثمان السبت. ط.2.، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، 1426هـ)، 154/1.

[74] حسين وقاف، وماهر حبيب، وفراس عبد الحليم، التمييز دراسة تحليلية في البنية، http://www.m-a-arabia.com/vb

[75] الصولي، محمد بن يحيي (ت335هـ)، أدب الكتاب، د.ط.، (مصر: المطبعة السلفية، وبغداد: المكتبة العربية، 1341هـ)، ص. 75.

مقصد أبي حيان في وصفه أن ﴿قَسْوَةً﴾ تمييز منقول من مبتدأ بالنقل الغريب

ذكر أبو حيان في هذه المسألة أن ﴿قَسْوَةً﴾ هي تمييز محول عن مبتدأ، ووصفه بالنقل الغريب، فقال إنَّ مجيء التمييز منقولاً من المبتدأ هو نقل غريب، ولم يعقب على ذلك.

وقد بيَّن لنا أبو حيان مراده من كلامه هذا في موضع آخر من قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: 138]، فقال: "وانتصاب صبغة هنا على التمييز، وهو من التمييز المنقول من المبتدأ. وقد ذكرنا أنَّ ذلك غريب، أعني نَصُّ النحويين على أن من التمييز المنقول تمييزاً نقل من المبتدأ، والتقدير: (ومن صبغته أحسن من صبغة الله)"[76].

وبعد إنعام النظر في قوله الأخير، يحتمل أنَّ أبا حيان أراد بقوله إنه (نقل غريب)، أي أنه يستبعد قول بعض النحويين أن من التمييز المحول ما يكون محولاً عن المبتدأ، ربما هو يميل إلى أن التمييز المحول يكون محولاً عن فاعل وليس عن مبتدأ، ويؤيده ما يلي:

1- قال ابن فارس: "قسي: القاف والسين والحرف المعتل يدل على شدة وصلابة. من ذلك الحجر القاسي. والقسوة: غلظ القلب، وهي من قسوة الحجر. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: 74]. [و] القاسية: الليلة الباردة. ومن الباب المقاساة: معالجة الأمر الشديد. وهذا من القسوة، لأنه يظهر أنه أقسى من الأمر الذي يعالجه وهو على طريقة المفاعلة"[77].

2- اختار ابن مالك كون التمييز المحول بعد أفعل التفضيل محولاً عن الفاعل، وقد ذكره الألوسي، واختاره الشنقيطي، وذكره بعض الباحثين من المتأخرين.

3- وقد استحسن هذا الرأي حسن عباس في النحو الوافي، إذ قال: "إنَّ التمييز بعد أفعل التفضيل واجب النصب، وأنه نوع من تمييز الجملة؛ إذ أصله: فاعل، وأصل (أفعل) هو: الفعل، ومن الممكن إرجاعهما إلى أصلهما؛ فتعود الجملة الفعلية للظهور... لكن كيف يتحقق هذا؟ ففي مثل: أنت أكثر مالًا، وأعلى منزلًا، ونظائرهما لا يمكن تحويل أفعل إلى فعل يؤدي المعنى الأصلي الأساسي لصيغة التفضيل، وهو الكثرة، والعلو مثلًا، مزيدًا عليه الدلالة على التفضيل، ويرى بعض النحاة في هذا النوع التفضيلي أنه محول عن مبتدأ مضاف،

[76] أبو حيان، البحر المحيط، 656/1.

[77] ابن فارس، مقاييس اللغة، 87/5.

والأصل، مالك أكثر؛ ومنزلك أعلى ... فصار المبتدأ تمييزًا، وصار الضمير المتصل المضاف إليه مبتدأ مرفوعًا منفصلًا، وفي هذه الحالة وأمثالها يجيء التمييز محولًا عن المبتدأ. ويرى آخرون؛ أن المراد معروف من السياق، وهو: أنه (كَثُرَ كثرةً زائدةً)، (ومُلأ علواً زائدًا)، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل، أو: أن فوات معنى التفضيل غير ضار؛ إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان أفعل التفضيل في هذا الباب، قياساً على عدم بقائه في بعض أبواب أخرى. وكلا الرأيين حسن، ولعل الرأي الثاني –بوجهتيه– أحسن؛ لأن فيه تخفيفاً من غير ضرر، وتقليلاً للأقسام بحصرها في الفاعل والمفعول به"[78].

وبالجملة، فالمسألة خلافية، فهناك من جعل التمييز المنصوب بعد أفعل التفضيل محولاً عن فاعل، ومنهم من جعله محولاً عن مبتدأ كما سبق وذكرنا، وقد استحسن عباس حسن كون التمييز بعد أفعل التفضيل محولاً عن فاعل على ذاك المحول عن المبتدأ، ولعل هذا ما مال إليه صاحب البحر المحيط، ولا نريد أن نضيق واسعاً فكلا القولين حسن، والله أعلم.

[78] عباس حسن، النحو الوافي، 426/2.

الخاتمة: فيها أهم النتائج

في ختام هذا البحث لا بدَّ من تسجيل أهم ما جاء فيه من النتائج وهي:

1- يعنى علم غرائب التفسير وعجائب التأويل بدراسة بعض الأقوال الغريبة التي ذُكرتْ في تفسير بعض آي القرآن الكريم. وقد بيَّنت الدراسة أن المراد بغريب الأقوال والنقول؛ هو ما خفي معناه والتبس واستتر المراد منه. فيحتمل أن تكون هذه النقول بعيدة، أو ضعيفة، أو مرجوحة، أو باطلة، أو مخالفة للقياس، أو أنها غير مشهورة على ألسنة العرب، فلا يصح أن تكون التفسير الصحيح لآيات القرآن الكريم.

2- أظهرت الدراسة أنَّ وصْف أبي حيان ما قيل في (كان) في قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة:10]، وأنها بمعنى (كَفَلَ أو غَزَلَ) بغريب اللغات، يريد بذلك أنَّ هذا لا يجري على ألسنة العرب، وأنه غير متعارف عليه عندهم.

3- بيَّنت الدراسة أنَّ وصْف أبي حيان تعليل ابن عطية في قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة:24]، بالتعليل الغريب، يحتمل وجهين: الأول: أنه أراد بذلك أن ابن عطية انفرد بهذا التعليل وقبله الأخفش، والثاني: أنه يرى أنَّ تعليل ابن عطية في المسألة تعليل بعيد.

4- كشفت الدراسة أنَّ وصْف أبي حيان ما نقله ابن عطية عن المبرد من حذف جواب الشرط في ﴿أَنْبِئُونِي﴾ [البقرة:31]، بالنقل الغريب، يريد أنه نقل مخالف مشهور ما حكاه الناس عن المبرد.

5- أظهرت الدراسة أنَّ وصْف أبي حيان ما قيل في (قسوةً) [البقرة:74]، كونها تمييز محول من المبتدأ بالنقل الغريب، أي أنه يستبعد قول النحويين الذين قالوا بذلك.

6- أظهرت الدراسة أنَّ صاحب البحر المحيط لا يتوانى عن تعقب أقوال ابن عطية، وأنه يصرح بخطأ بعضها.

7- كشفت الدراسة اتفاق جمهور العلماء مع أبي حيان في المسألتين الأولى والثالثة عندما وصَفَ الأقوال بالغرابة، أما في المسألتين الثانية والرابعة، فقد اختلفت الأقوال بين المدرسة البصرية والكوفية، ولا نميل إلى وصف ما قيل فيهما بالغرابة كما أشار صاحب البحر، ولا نرجح قول إحدى المدرستين على الأخرى، بل نقبل الأقوال كما ذكرها أصحابها، فلكل أدلته وحججه، والله اعلم بالصواب.

ثبت المصادروالمراجع:

-الأزهري، محمد بن أحمد (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، ط.1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م).

-الأشموني، علي بن محمد (ت900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م).

-الألوسي، محمود بن عبدالله (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ).

-الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ) أبو البركات، أسرار العربية، ط.1، (دار الأرقم، 1420هـ/1999م).

-ابن الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر (ت328هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم صالح الضامن، د.ط.، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

-الأنصاري، محمد بن عبيدالله (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط.1، (صيدا: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

-البغوي، الحسين بن مسعود (ت510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد عبدالله النمر وآخرين، ط.4.، (دار طيبة للنشر، 1417هـ/1997م).

-البطليوسي، عبدالله بن محمد (ت521هـ)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق حمزة النشرتي، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م).

-بهجت عبدالواحد صالح (ت2016هـ). الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ط.2، (عمان: دار الفكر للطباعة، 1418هـ).

-البيضاوي، عبدالله بن عمر (ت685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط.1.، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1418هـ).

-الثعالبي، عبدالرحمن بن محمد (ت875هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط.1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1418هـ).

-الثعلبي، أحمد بن محمد (ت427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق الإمام ابن عاشور، ط.1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1422هـ/1992م).

-الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت471هـ)، دَرْجُ الدُّرر في تفسير الآيِ والسُّوَر، تحقيق وليد بِن أحمد بن صالح الحسين، ط.1، (بريطانيا: رسالة ماجستير، مجلة الحكمة، 1429هـ/ 2008م).

-الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط.4، (بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ/1987م).

-حسين وقاف، وماهر حبيب، وفراس عبد الحليم، التمييز دراسة تحليلية في البنية-http://www.m-a-arabia.com/vb

-أبو حيان، محمد بن يوسف (ت745هـ)، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ط.، (بيروت: دار الفكر، 1420هـ).

-الخراط، أحمد بن محمد، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، د.ط. (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ).

-الخضري، محمد بن مصطفى (ت1287هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك، د.ط.، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.ن).

-الخفاجي، أحمد بن محمد (ت1069هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البَيضَاوي، المُسَمَّاة: عنايةُ القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البَيضَاوي، د.ط.، (بيروت: دار صادر، د.ت.ن).

-الخوارزمي، ناصر بن عبد السيد (ت610هـ)، المصباح في النحو، تحقيق أحمد إسماعيل عبدالكريم، د.ط.، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.ن).

-الدعاس وآخرون، إعراب القرآن الكريم، ط.1، (دمشق: دار المنير ودار الفارابي، 1425هـ).

-الدماميني، محمد بدرالدين (ت827هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد المفدى، ط.1، (د.م.ن.، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

-الرازي، محمد بن عمر (ت606هـ)، مفاتيح الغيب، ط.3، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420هـ).

-رضا، محمد رشيد (ت1354هـ)، تفسير المنار، د.ط.، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م).

-الزَّبيدي، مرتضى (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، د.ط.، (دار الهداية، د.ت.ن).

-الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (ت311هـ)، معاني القرآن، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي، ط.1، (بيروت: عالم الكتب، 1408هـ/1988م).

-الزمخشري، محمود بن عمرو (ت538هـ)، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط.3، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ).

-ابن السراج، محمد بن السري بن سهل (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، د.ط.، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.ن).

-أبو السعود، محمد بن محمد (ت982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، د.ط.، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.ن).

-السمرقندي، نصر بن محمد (ت373هـ)، بحر العلوم، (د.م.ن).

-السمعاني، منصور بن محمد (ت489هـ)، تفسير القرآن، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ط.1.، (الرياض: دار الوطن، 1418هـ/ 1997م).

-السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون، تحقيق أحمد محمد الخراط، د.ط.، (دمشق: دار القلم، د.ت.ن).

-سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط.3.، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

-الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق مجموعة من المحققين، ط.1.، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 1428هـ /2007م).

-الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد (ت1393هـ):

أضواء البيان، د.ط.، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 1415هـ/1995م).

العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، تحقيق خالد بن عثمان السبت، ط.2، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، 1426هـ).

-الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1250هـ)، فتح القدير، ط.1، (بيروت: دار الكلم الطيب، 1414هـ).

-شيخ زاده، محمد بن مصلح (ت 951هـ)، حاشية شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، د.ط.، (إستنبول، مكتبة الحقيقة، 1419هـ/ 1998م).

-الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

-الصولي، محمد بن يحيي (ت335هـ)، أدب الكتاب، د.ط.، (مصر: المطبعة السلفية، وبغداد: المكتبة العربية، 1341هـ).

-الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ)، جامع البيان في آي تأويل القرآن، تحقيق محمد شاكر، ط.1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ/ 2000م).

-ابن عادل، عمر بن علي (ت775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م).

-ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت 1393هـ)، التحرير والتنوير، د.ط.، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م).

-عباس حسن (ت1398هـ)، النحو الوافي، ط.15، (دار المعارف، د.ت.ن).

-ابن عطية، عبدالحق بن غالب (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط.1.، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ).

-ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط.20، (القاهرة: دار التراث، 1400هـ/ 1980م).

-العكبري، عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، د.ط.، (مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.ن.).

-ابن فارس، أحمد بن زكريا (ت395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط.1.، (دمشق: دار الفكر، 1399هـ/1979م).

-الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ) أبو عليّ، الإغفال (هو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت311هـ)، تحقيق عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، د.ط.، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 1424هـ/ 2003م).

-فاضل صالح السامرائي. معاني النحو، ط.1.، (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر، 1420هـ/ 2000م).

-الفراء، يحيى بن زياد (ت270هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط.1، (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.ن.).

-ابن فرحون، بدرالدين عبدالله (ت769هـ)، العُدّة في إعراب العُمدَة، تحقيق عادل بن سعد، ط.1، (الدوحة: دار الإمام البخاري، د.ت.ن).

-الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت817هـ)، القاموس المحيط، ط.8.، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1426هـ/ 2005م).

-القرطبي، محمد بن أحمد (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط.2، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384هـ/1964م).

-ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي سلامة، ط.2.، (دار طيبة للنشر، 1420هـ).

-الكرماني، محمود بن حمزة (ت505هـ)، غرائب التفسير وعجائب التأويل، د.ط.، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، وبيروت: مؤسسة علوم القرآن، د.ت.ن).

-ابن مالك الجياني، محمد بن عبد الله (ت672هـ):

ألفية ابن مالك، د.ط.، (دار التعاون، د.م.ن).

شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط.1، (دار هجر للطباعة والنشر، 1410هـ

شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط.1، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢م).

-المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط.2، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1399هـ/ 1979م).

-محمد عبدالخالق عضيمة (ت1404هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تحقيق محمود محمد شاكر، د.ط.، (القاهرة: دار الحديث، د.ت.ن.).

-محيي الدين درويش (ت1403هـ)، إعراب القرآن وبيانه، ط.4، (بيروت: دار ابن كثير، 1415هـ).

-ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب؛ ط.3، (بيروت، دار صادر، 1414هـ).

-ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت778هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، ط.1، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 1428هـ).

-النحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ). معاني القرآن، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ).

-الهرري، محمد الأمين بن عبدالله (ت1429هـ)، حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، ط.1.، (بيروت: دار طوق النجاة، 1421هـ/2001م).

-ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت761هـ):

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف البقاعي، د.ط.، (دمشق: دار الفكر، د.ت.ن).

شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط.11، (القاهرة: 1383هـ).

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد عليّ حمدالله، ط.6، (دمشق: دار الفكر، 1985م).

-الواحدي، علي بن أحمد (ت468هـ)، التفسير البسيط، ط.1، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: رسالة دكتوراة عمادة البحث العلمي، 1430هـ).

ابن يعيش، يعيش بن علي (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، ط.1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2001م).